

(١) أكمل بيانات الجدول:

الدخل المتاح (Y)	الاستهلاك الذاتي (a)	الاستهلاك التابع (by)	مجموع الاستهلاك (c)	مجموع الإنفاق (d)	المتوسط للاستهلاك (APC)	المتوسط للاستهلاك (MPC)	المتوسط للاستهلاك (APS)
0	80	0	80	-80	—	—	—
100	80	80	160	-60	1.6	0.8	0.6
200	80	160	240	-40	1.2	0.8	0.2
300	80	240	320	-20	1.07	0.8	0.07
400	80	320	400	صفر	1	0.8	0
500	80	400	480	20	0.96	0.8	0.04
600	80	480	560	40	0.93	0.8	0.07

(٢) تحديد نقطة

التعادل من خلال

الجدول

(٣) دالة الاستهلاك هي: $C = 80 + 0.8 Y$



٢ - العوامل المؤثرة على الاستهلاك والادخار

أن العوامل المحددة لمستوى الاستهلاك هي ذاتها العوامل المحددة في الوقت نفسه للادخار، فالادخار والاستهلاك الخاص شقين لكل واحد هو الدخل المتاح فما يحدد أحدهما يحدد الآخر.



والواقع أننا لو بحثنا في طبيعة القوى والعوامل التي تؤثر في كيفية تقسيم الدخل المتاح فيما بين الاستهلاك والادخار لوجدنا أن ميل الأفراد للاستهلاك يخضع لمجموعة من المحددات التي يمكن تصنيفها بشكل عام إلى:

A. الدخل ونظرياته

B. المحددات غير الدخلية



A. الدخل ونظرياته:**أولاً : نظرية الدخل المطلق Absolute Income Hypothesis**

تقوم نظرية الدخل المطلق (نظرية كينز في الاستهلاك) على أساس أن المستهلك الفرد يحدد النسبة من دخله الجاري Current Income التي سيخصصها للإنفاق الاستهلاكي على أساس المستوى المطلق لهذا الدخل، وبافتراض ثبات الأشياء الأخرى على حالها ، فإن ارتفاع الدخل المطلق للمستهلك يؤدي إلى انخفاض نسبة الدخل المخصصة للإنفاق على الاستهلاك، ومن ثم ارتفاع نسبة الدخل المخصصة للادخار.

• وطبقاً لهذه النظرية فإن:

- كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يكون موجباً واقل من الواحد الصحيح .
- كل من الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار يتزايد تدريجياً كلما زاد الدخل.

وهكذا خلص "كينز" إلى أنه باستثناء التغيرات الكبيرة في سعر الفائدة أو الهيكل الضريبي أو التوقعات غير العادية - فإنه من غير المتوقع أن يكون للعوامل الموضوعية الأخرى أهمية كبرى في الأحوال العادية، ومن ثم فإن الدخل الحقيقي هو المتغير الأساسي المؤثر في مستوى الادخار في الأجل القصير، ولهذا تأخذ دالة الادخار الكينزية الصيغة البسيطة التالية: $S = -a + (1 - b) Y$



ثانياً : نظرية الدخل النسبي لديوزنبري The relative Income Hypothesis

يرى "ديوزنبري" أن الفرد يمكن أن يتأثر في استهلاكه بعوامل أخرى أهمها وضعه الاجتماعي ، وتأثيره بالآخرين، ومحاولة الفرد تحسين مستوى معيشته مقارنة بمستوى معيشة الآخرين . ويرى "ديوزنبري" أن المستهلك يحاول دائماً الحفاظ على مستوى استهلاكه لذا فإنه يلجأ في أوقات الكساد واتجاه دخله إلى الانخفاض إلى خفض مدخراته والحفاظ على مستوى معيشته. وهو ما يعني حسب ما يرى "ديوزنبري" أن الاستهلاك والادخار لا يتأثر بالدخل الجاري فقط ، ولكنه يتأثر كذلك بأعلى دخل تحقق له في الماضي ، وعليه فإذا انخفض دخل المستهلك فإن الاستهلاك لا ينخفض بنفس النسبة ، بل ينصب تأثير الانخفاض على الادخار . ومن هذا المنطلق بين "ديوزنبري" أن معدل الادخار يؤخذ كدالة في نسبة الدخل الجاري إلى أعلى مستوى دخل قد تحقق من قبل. أي أن :

✦

$$\frac{S}{Y} = a + b \frac{Y}{Y_0}$$

حيث Y تمثل الدخل الجاري ، و Y_0 تمثل أعلى مستوى للدخل قد تحقق من قبل.



ثانياً: نظرية الدخل النسبي لديوزنبري The relative Income Hypothesis

يرى "ديوزنبري" أن الفرد يمكن أن يتأثر في استهلاكه بعوامل أخرى أهمها وضعه الاجتماعي ، وتأثيره بالآخرين، ومحاولة الفرد تحسين مستوى معيشته مقارنة بمستوى معيشة الآخرين . ويرى "ديوزنبري" أن المستهلك يحاول دائماً الحفاظ على مستوى استهلاكه لذا فإنه يلجأ في أوقات الكساد واتجاه دخله إلى الانخفاض إلى خفض مدخراته والحفاظ على مستوى معيشته. وهو ما يعني حسب ما يرى "ديوزنبري" أن الاستهلاك والادخار لا يتأثر بالدخل الجاري فقط ، ولكنه يتأثر كذلك بأعلى دخل تحقق له في الماضي ، وعليه فإذا انخفض دخل المستهلك فإن الاستهلاك لا ينخفض بنفس النسبة ، بل ينصب تأثير الانخفاض على الادخار . ومن هذا المنطلق بين "ديوزنبري" أن معدل الادخار يؤخذ كدالة في نسبة الدخل الجاري إلى أعلى مستوى دخل قد تحقق من قبل. أي أن:

$$S = a + (1 - b) Y$$

$$\frac{S}{Y} = a + b \frac{Y}{Y_0}$$

حيث Y تمثل الدخل الجاري ، و Y_0 تمثل أعلى مستوى للدخل قد تحقق من قبل.



ثالثاً : نظرية دورة الحياة The Life Cycle Hypothesis

ارتبطت نظرية دورة الحياة بثلاثة اقتصاديين هم: "فرنكو موديجلياني" و"ريتشارد بروسبرج" و"البرت اندو"، وطبقا لتسمية هذه النظرية بدورة الحياة، يتوقف الاستهلاك خلال فترة معينة على الدخل المتوقع من الفترة المتبقية من عمر الفرد ، ووفقا لهذه النظرية فإن الأفراد يحاولون العمل على استقرار إنفاقهم الاستهلاكي خلال دورة حياتهم، وتقرر هذه النظرية أن التوزيع العام للدخل على مدى الحياة أوضح أن :

- صغار السن يخصصون جزءاً من طاقاتهم لطلب العلم، واكتساب المهارات أكبر مما يخصصون للأنشطة التي تولد الدخل الجاري ، وخلال هذه الفترة من العمر يلجأ الأفراد إلى استهلاك جزء كبير من دخلهم المنخفض نسبياً، وحينئذ فإن الميل المتوسط للاستهلاك قد يزيد عن الواحد الصحيح (من خلال الحصول على قروض استهلاكية).



- أما في العمر المتوسط حيث تكون المهارات والخبرات قد اكتسبت، فإن الدخل يرتفع، وخلال هذه المرحلة يكون الاستهلاك منخفضاً والادخار الفردي مرتفعاً بالنسبة للدخل.
- ومع سن التقاعد (المعاش) Retirement فإن الدخل يتناقص ويزداد الاستهلاك مرة أخرى (وقد يزيد الميل المتوسط للاستهلاك عن الواحد الصحيح) بالنسبة للدخل. وعلى هذا ينشأ الاتجاه العام التالي: إن صغار السن يكون ادخارهم سلبياً Dissaving أما متوسط العمر فإنهم يسددون ديونهم ويدخرون من أجل المستقبل عندما يتقاعدون، وأما كبار السن فيدخرون ادخاراً سلبياً مرة أخرى ويسحبون من أصولهم التي تراكمت فيما مضى.



رابعاً : نظرية الدخل الدائم The Permanent income Hypothesis

ركزت كل من نظرية الدخل المطلق ونظرية الدخل النسبي على الدخل الجاري للأفراد كأساس لتحديد الادخار والاستهلاك. ومن هنا جاءت صياغة "ميلتون فريدمان" لنظريته حيث ابتداءً بالاعتراض على الفكرة المعتادة للدخل الجاري، واستبدالها بما اسماه بالدخل الدائم. ويفرق "فريدمان" بين مفهومين للدخل هما ، الدخل الدائم Permanent Income، والدخل الجاري Current Income ويشير الدخل الدائم إلى متوسط الدخل الذي يتوقع المستهلك الحصول عليه في المستقبل نتيجة لاستغلاله عناصر ثروته سواء كانت ثروة بشرية أو مادية .

ويلاحظ أن الدخل الدائم أكثر استقراراً من الدخل الجاري ، فالدخل الجاري يحتوي على عنصرين ، أحدهما دائم ويسمى الدخل الدائم، والآخر مؤقت ويسمى الدخل المؤقت Transitory Income والعنصر المؤقت من الدخل لا يتصف بالاستمرارية ويكون إما موجبا أو سالبا .



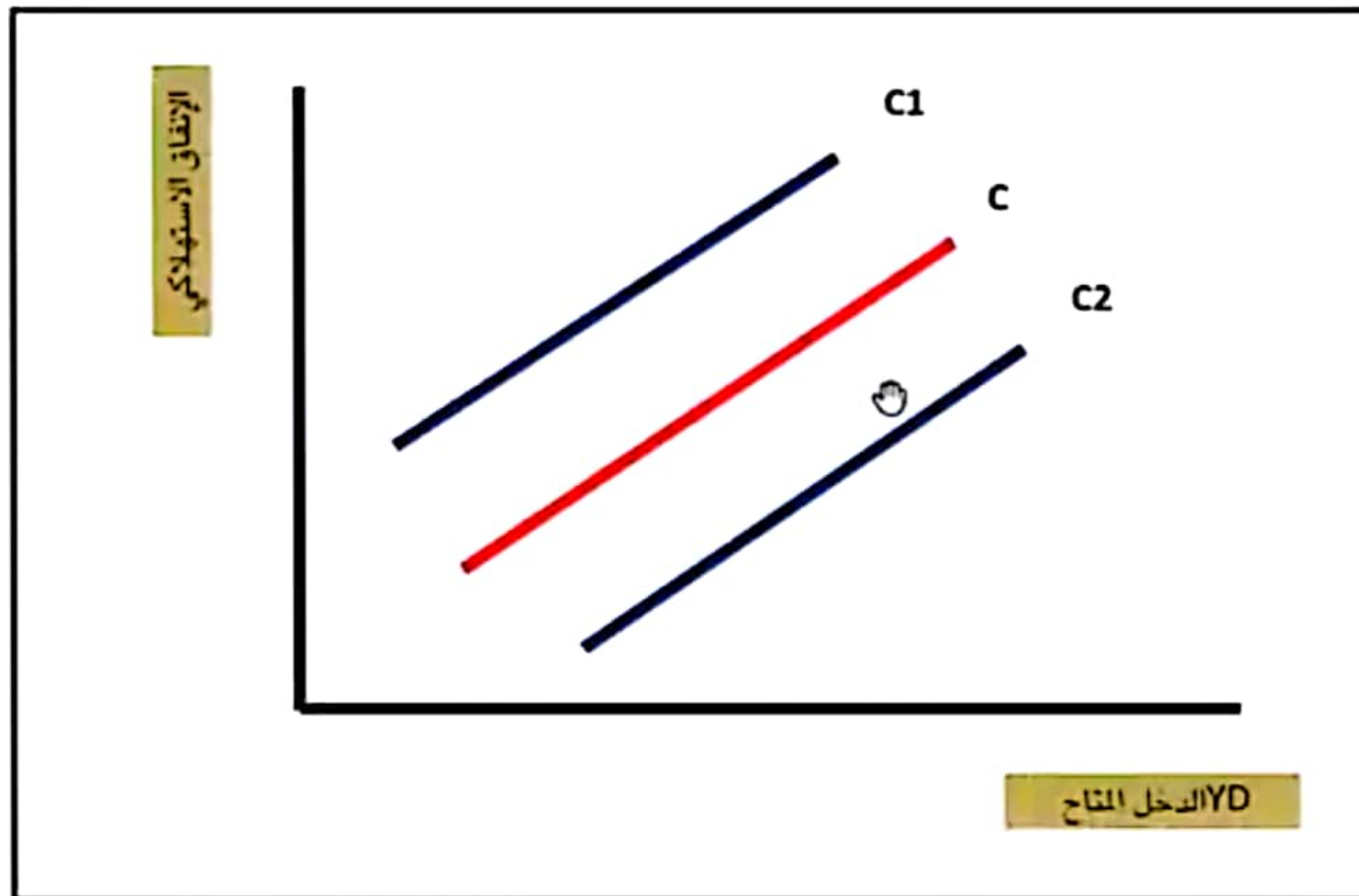
B . العوامل غير الدخلية المؤثرة على معدل الإنفاق الاستهلاكي

1- ثروة المستهلك: حيث تعتبر هذه الثروة مصدرا للقوة الشرائية، وعليه فالشخص ينفق أكثر في هذه الحالة .

2- المستوى العام للأسعار: إن الزيادة في المستوى العام للأسعار تؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للدخل والثروة ومن ثم خفض الطلب على السلع والخدمات عند مستوى محدد للدخل الحقيقي ومن ثم تحرك دالة الاستهلاك إلى أسفل، وعلى العكس فإن انخفاض الأسعار يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات ومن ثم تحرك دالة الاستهلاك إلى أعلى .

3- معدل سعر الفائدة الحقيقي: رغم إن الاعتقاد بأن زيادة سعر الفائدة يشجع على الادخار ويقلل من معدلات الإنفاق الاستهلاكي، إلا أن الدراسات أثبتت أن هذه العلاقة ليس لها تأثير قوى على الإنفاق، وبالتالي لا يؤثر في تحرك منحنى دالة الاستهلاك.





ثانياً: الاستثمار

مكونات الناتج المحلي:

1. الاستهلاك . (C)

2. الاستثمار (I)

3. الانفاق الحكومي . (G)

4. صافي الصادرات. (X - M)

والناتج المحلي أو الدخل المحلي يرمز له بالرمز Y ويطلق عليه الطلب الكلي وكذلك الإنفاق الكلي:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

1- مفاهيم أساسية حول الاستثمار:

أ- تعريف الاستثمار:

هو عبارة عن الإضافات التي تحدث على الأصول الإنتاجية أو ما يعرف بالأصول الرأسمالية، وذلك كإجراء المعدات والآلات اللازمة للمشروعات الإنتاجية، إضافة إلى التغيرات التي تحدث في المخزون السلعي سواء كانت مواد أولية أو وسيطة أو سلعا نهائية في خلال فترة زمنية معينة .



ب- أقسام الاستثمار:

١. التكوين الرأسمالي الثابت: آلات، معدات، أجهزة مختلفة، مباني، عقارات.
٢. التغير في المخزون: سواء كان للمواد الأولية أو الوسيطة أو السلع النهائية في خلال فترة زمنية معينة .
٣. المشاريع الإسكانية : قطاع الإنشاءات.

- سؤال : هل يعتبر إعادة شراء وتداول الأسهم والسندات استثمارا بالمفهوم الاقتصادي وذلك من منظور الاقتصاد الكلي؟
- الإجابة : (لا) لأنه لا يزيد عن كونه صورة من صور نقل الملكية بين أفراد المجتمع .

ج- الإنفاق الاستثماري:

- قرار الاستثمار: يقوم باتخاذ هذا القرار المنظم، ويعتمد في ذلك على مقارنة معدل العائد المتوقع من الاستثمار مع سعر الفائدة السائد في السوق .
- العلاقة بين الدخل والاستثمار : يعبر عنها رياضياً كالتالي:



$$I = I_0 + iY$$

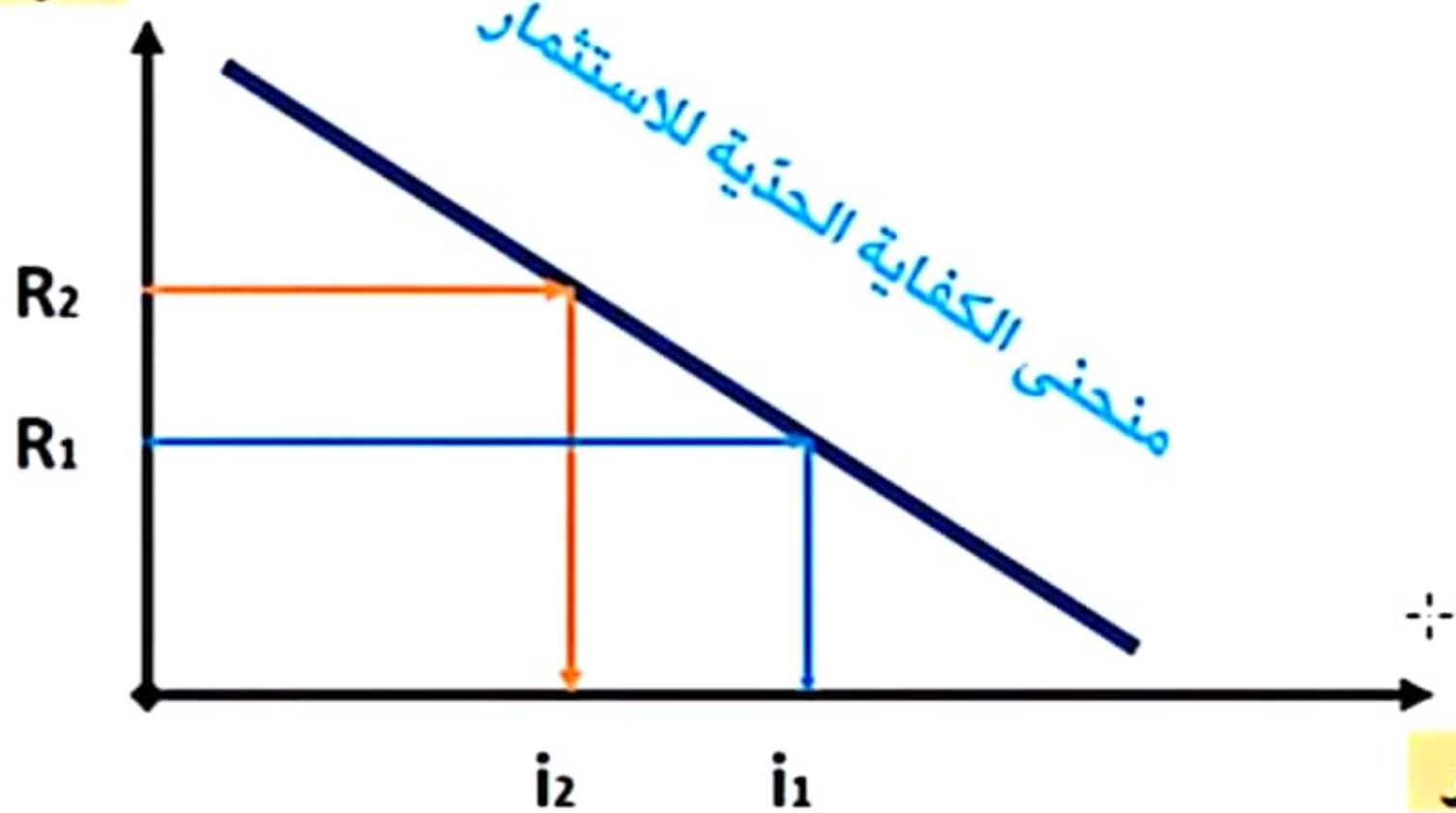
- حيث تشير (I) إلى إجمالي الاستثمار، بينما تشير (I₀) إلى الاستثمار التلقائي، في حين يشير الجزء (iY) إلى الاستثمار التابع وهو عبارة عن حاصل ضرب الميل الحدي للاستثمار (i) في مستوى الدخل (Y).

د - منحني الطلب على الاستثمار

العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة عكسية، إذ أن سعر الفائدة هو المحدد للمبالغ المقرضة لأجل الاستثمار وهو ما يسمى بتكلفة الفرصة البديلة، فكلما انخفضت أسعار الفائدة كلما كان ذلك دافعا للمزيد من الاقتراض وبالتالي مزيداً من الاستثمار (علاقة عكسية).



سعر الفائدة



2 - دالة الاستثمار في المدارس الاقتصادية :

أولاً : النظرية الكينزية (الكفاية الحدية لرأس المال) .

طبقاً لهذه النظرية المستثمر يقارن بين مايتوقع الحصول عليه من عائد صافي طوال فترة حياة الأصل الاستثماري وبين سعر الفائدة الذي يمكن أن يحصل عليه كفرصة استثمارية بديلة أو الذي يقترض على أساسه ليمول الاستثمار المطلوب .

• سوف يشرع المستثمر في الاستثمار، إذا كان سعر الفائدة أقل من الكفاية الحدية لرأس المال **MEC** (معدل الخصم للعوائد الصافية المتوقعة طيلة فترة حياة الأصل الاستثماري). أما إذا كان سعر الفائدة أكبر من **MEC** فإن المستثمر سوف يمتنع على الاستثمار.

• دالة الاستثمار حسب هذه النظرية تأخذ الشكل التالي :

$$I = f(i)$$

$$I = I_0 - \beta i$$

• ترمز β إلى الميل الذي يعبر عن مدى استجابة الاستثمار للتغيرات في سعر الفائدة. وطبقاً للدالة أعلاه يوجد علاقة عكسية بين سعر الفائدة والاستثمار، بالتالي فإن منحنى طلب الاستثمار سالب الميل، وسيتم التحرك من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى الاستثمار إذا ارتفع أو انخفض سعر الفائدة، بينما ينزحف منحنى الاستثمار إلى اليمين إذا ارتفع **MEC** وينزحف إلى اليسار إذا انخفض **MEC**.



ثانياً: نظرية المعجل البسيط:

تشير هذه النظرية إلى أن الاستثمار يعتمد على الدخل، كما أن زيادة الدخل سوف تعمل على زيادة الاستثمار ويمكن قياس ذلك بالعلاقة التالية:

$$I = \Delta Y$$

$$\Delta Y = Y - Y_{-1} \quad +$$

وبالتالي فإن تنامي الدخل يعد محفزاً لرجال الأعمال للقيام بالاستثمار ويزيد الاستثمار، والعكس صحيح.

ثالثاً: نظرية المعجل المرن:

تشير هذه النظرية إلى أنه في بداية كل فترة يتوفر رصيد معين من رأس المال مستبقى من الفترات الماضية. وتشير أيضاً، إلى أن حجم الاستثمار الحالي يعتمد على الفرق بين الرصيد الأمثل لرأس المال (الحجم المراد الوصول إليه من رأس المال في الفترة الحالية) والرصيد الموجود من الفترة السابقة:



° يعتمد الرصيد الأمثل لرأس المال على عدة عوامل وهي :

١. كما في نظرية المعجل البسيط، فإن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الاستثمار ويزداد حجم رأس المال المرغوب .
٢. يعتمد رصيد رأس المال المرغوب به أيضا على تكلفة عناصر الإنتاج مثل أجر العامل وسعر الفائدة، الذي ينظر إليه على أنه سعر لرأس المال . إذا ارتفع الأجر أصبح العمل أكثر تكلفة فيتحول المستثمرون إلى اتباع وسائل إنتاجية أخرى تعتمد على رأس المال أكثر من العمل ، لأن رأس المال أصبح أرخص نسبياً من العمل ، وبالتالي يرتفع حجم رأس المال المرغوب .
٣. ارتفاع سعر الفائدة الساري في الاقتصاد يعني ارتفاع تكلفة تمويل المشاريع الاستثمارية فيحبط رجال الأعمال ويقل رصيد رأس المال المرغوب فيه .



رابعاً : نظرية التمويل الذاتي :

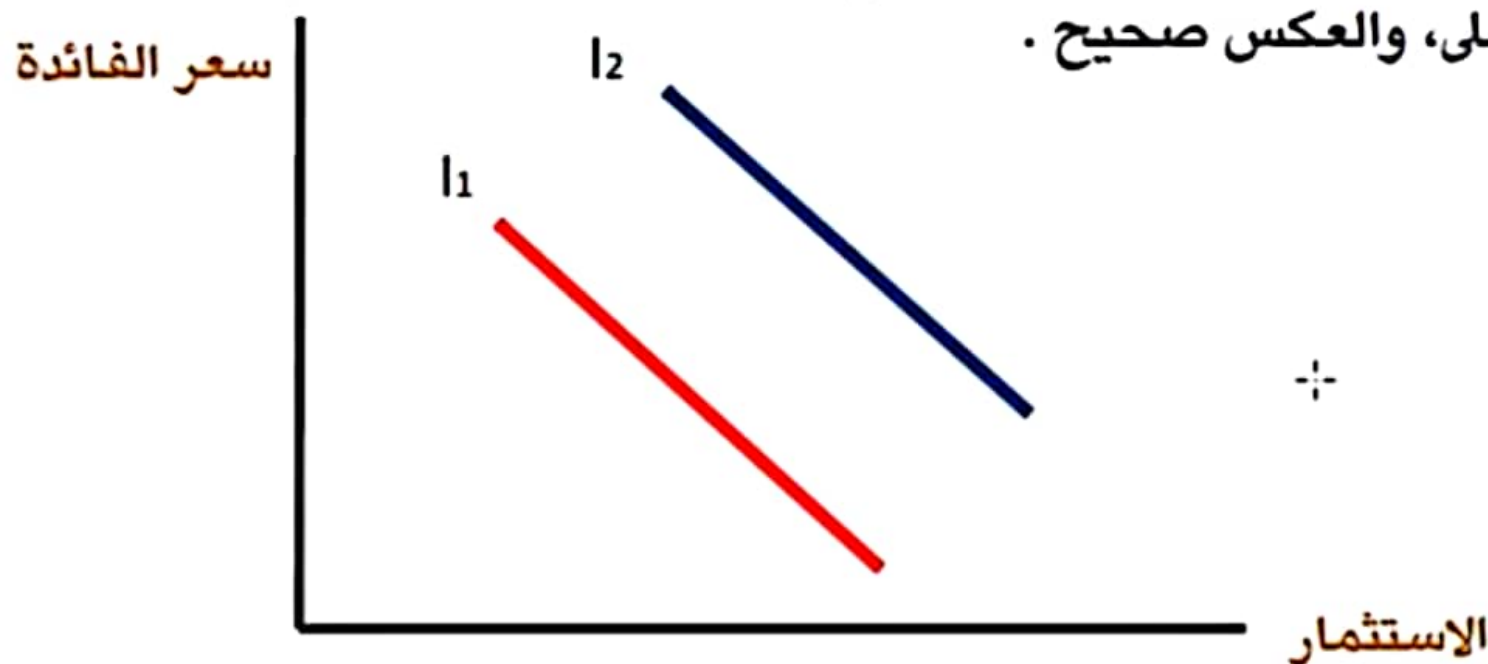
- تشير هذه النظرية إلى أن حجم رأس المال الأمثل وبالتالي حجم الاستثمار، يعتمد على الأرباح المتوقعة والتي تعتمد بدورها على الأرباح الحالية. أي أن المستثمر يكون توقعاته عن حجم الأرباح المستقبلية بناءً على أرباحه المتحققة في الفترة الماضية والحالية . وبالتالي يمكن القول بأن حجم الاستثمار الحالي يعتمد على الأرباح الحالية .
- تبعاً لهذه النظرية فإن المنشآت تمول استثماراتها بالاعتماد على مصادر تمويل داخلية والمتمثلة بالأرباح غير الموزعة ، ومصادر تمويل خارجية والتي تتم إما مباشرة عن طريق الاقتراض أو عن طريق طرح أسهم وسندات يتم تداولها في السوق. بشكل عام تفضل المنشآت مصادر التمويل الداخلية لأن مصادر التمويل الخارجية تجعلها تحت رحمة الغير .
- بناءً على هذه النظرية ، لكي تتمكن الدولة من تحفيز الاستثمار يجب عليها زيادة مستوى أرباح المنشآت عن طريق تخفيض الضرائب المفروضة على أرباح تلك المنشآت .
- نلاحظ أن نظرية المعجل المرن اعتمدت على زيادة مستوى الدخل عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب على الدخل الشخصي. بينما اعتمدت هذه النظرية على زيادة الأرباح لزيادة الاستثمار.



3 - العوامل المؤثرة على منحنى الطلب على الاستثمار :

1- التطور الفني أو التكنولوجي:

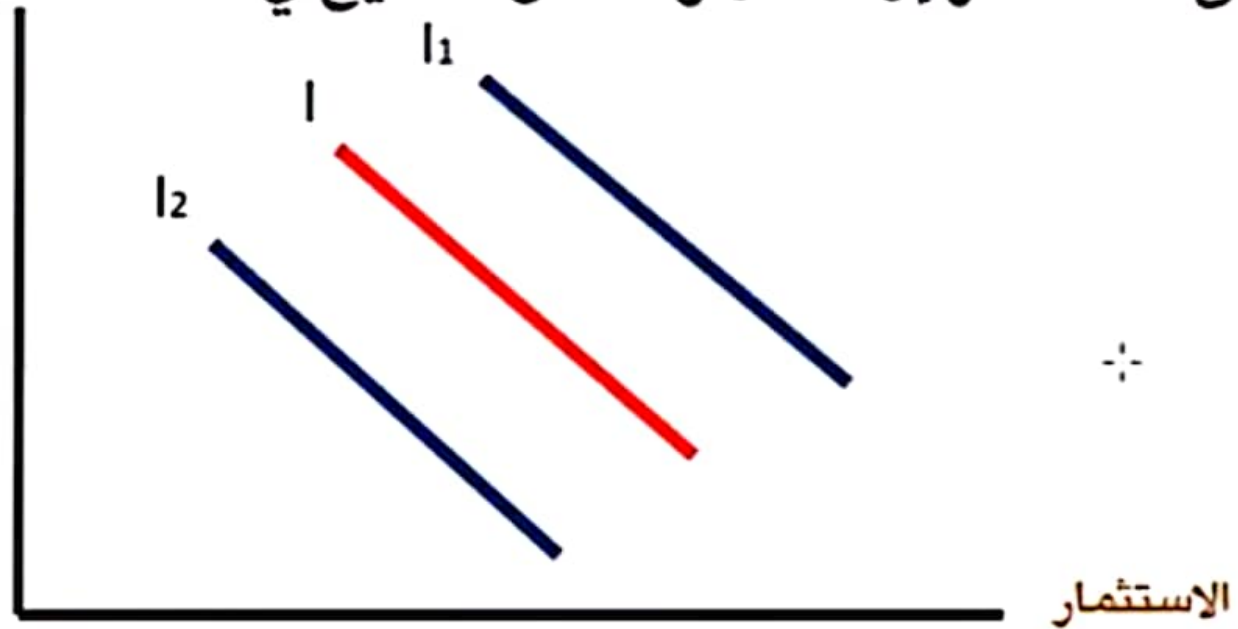
التطور يؤدي لتقليل تكاليف الاستثمار وبالتالي تحفيز الاستثمار ؛ وبالتالي انتقال منحنى الاستثمار إلى أعلى، والعكس صحيح .



2 - التوقعات:

تمثل التوقعات المستقبلية بشأن النشاط الاقتصادي عاملا مهما في التأثير على قرار الاستثمار، فعدم وضوح الرؤية أمام المستثمر يحد من قدرته على اتخاذ قرار الاستثمار، كذلك شعور المستثمر بالتشاؤم عندما يكون سعر الفائدة أقل من معدل الكفاية الحدية للاستثمار يجعل المستثمر يحجم عن القيام بالاستثمار، وبالتالي ينتقل منحني الاستثمار إلى أسفل والعكس صحيح في حالة التفاؤل.

سعر الفائدة



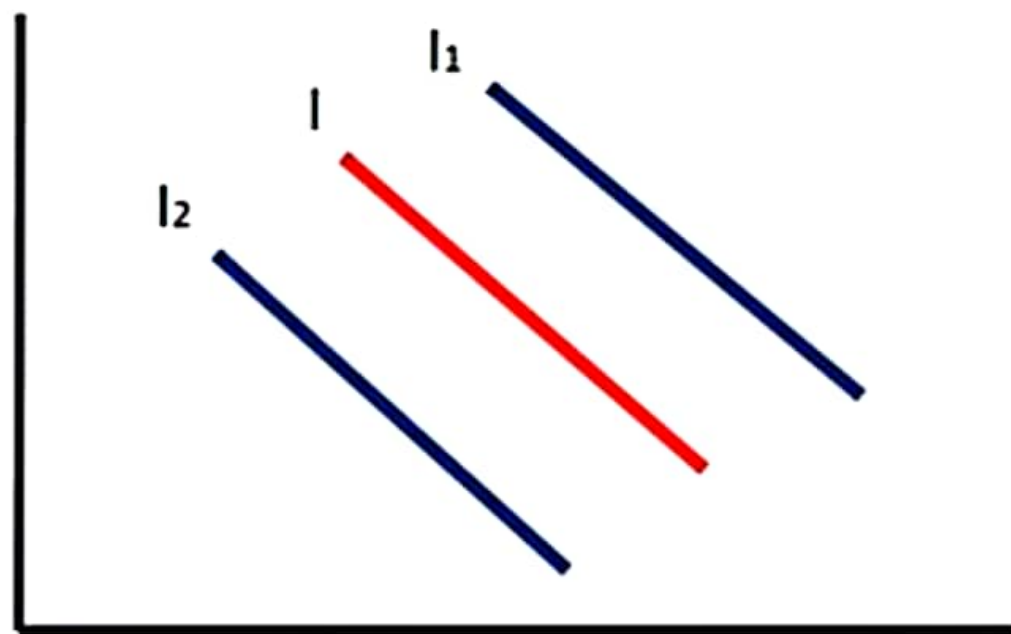
+



3- حجم الطلب ونموه:

زيادة الطلب على السلع والخدمات يؤدي لتشجيع المستثمرين؛ وبالتالي انتقال منحنى الاستثمار إلى أعلى، والعكس صحيح.

سعر الفائدة

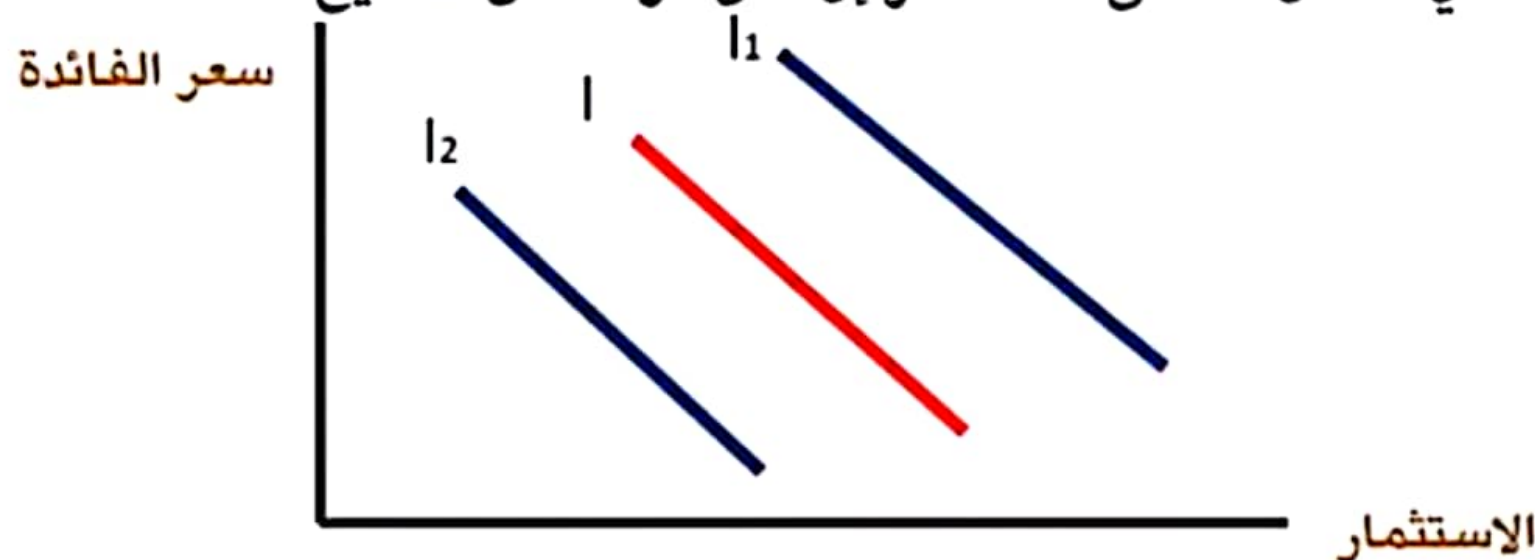


الاستثمار



4- **الضرائب:** تخفيض الضرائب يؤدي لتشجيع الاستثمار؛ وبالتالي انتقال منحنى الاستثمار إلى أعلى ، والعكس صحيح .

5- **الحوافز:** التسهيلات والتشجيعات التي تقدمها الدولة تعمل على تشجيع الاستثمار؛ وبالتالي انتقال منحنى الاستثمار إلى أعلى ، والعكس صحيح.



6- سعر الفائدة الحقيقي والاسمي:

- **سعر الفائدة الاسمي** : السعر المعلن في الصحف وداخل البنوك .
- **سعر الفائدة الحقيقي (Rir)** : هو سعر الفائدة الاسمي (ir) مخصوماً منه معدل التضخم (F) .
$$Rir = ir - F$$

ثالثاً : الإنفاق الحكومي:

يمثل الإنفاق الحكومي أحد بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي ويقصد به الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار، ويشمل جميع مشتريات الحكومة من سلع مختلفة وخدمات، إضافة إلى نفقاتها على بناء المدارس والمستشفيات والطرق والمشروعات الاستثمارية والأجور والمرتبات ..إلخ.



رابعاً : صافي الصادرات (الصادرات - الواردات)

• يشكل صافي الصادرات المكون الرابع للإنفاق الكلي ، فالصادرات هي تلك السلع والخدمات التي تنتج محلياً ويتم تصديرها إلى العالم الخارجي ، في حين تمثل الواردات الإنفاق المحلي على السلع والخدمات الأجنبية ، والفرق بينهما يسمى بصافي الصادرات .

+

• وتعتمد الصادرات والواردات على عدة عوامل من أهمها الدخل القومي ، وفروقات الأسعار العالمية ، وأسعار صرف العملات الأجنبية ، وهذه العوامل تلعب دوراً كبيراً في حركة الصادرات والواردات .



• ولقد سبق وأن ذكرنا من قبل أن الترفيعات التحويلية لا تدخل في حساب الانقراض الحكومي وذلك لسببان هما

- 1- لأنها لا تمثل مساهمة من الملتزمين بها في الإنتاج ولا تعكس أي إنتاج حادري .
- 2- لأنها قد سحب كجزء من إمداد المنتجات المعاصرة على شراء السلع والخدمات (لا أنها فوجئت إليهم بالملء).

• وبزيادة الإمداد عن المراتب الأساسية كلما كانت الدولة غنية ويقل كلما كانت فقيرة . ونقول هذه الفئات عن طريق الإيرادات التي تحصل عليها من الضرائب أو الرسوم الجمركية أو غيرها من الموارد الأخرى .

